من «يذهب منفرداً».. ولماذا؟

المشاركة.. المقاطعة.. وبينهما «التعطيل»

◁ هناك ثلاث قضايا رئيسية أو ثلاثة مستويات للنقاش حول الاستحقاق الانتخابي.. وغالباً يتم تجاوز القضايا او المستويات الثلاثة في سياق من الجدل الصاخب.. لتبدو وكأنها قضية واحدة، أو لا يتم التمييز بين هذه المستويات؛ بحسب ما توجبه الضرورة الموضوعية وتفرضه الطبيعة الدستورية والمدنية والسياسية للموضوع الانتخابي محل المداولة أو السجال.

◁ أمين الوائلي

السجال الحاصل ظاهرة صحية وليس العكس.. والانتخاب حق المواطن قبل الأحزاب

اللجنة وما حولها: من يمنح الثقة؟!

■ الأصل في الشيء هو أن «الانتخاب» عموماً حق دستوري ثابت، وهو حق المواطن وجمهور الناخبين بالدرجة الأولى وبوصفه الفاعل او اللاعب الأساسي في منح الثقة او حجبها عن المرشحين والأحزاب المتنافسة.

ومن ثم فإن من يمنح الفوز او يحكم بالخسارة ليس القانون ذاته، مهما أثيرت حوله من ملاحظات أو بلغ من الرزانة والمثالية.

ولا اللجان الانتخابية هي المعنية بمنح الثقة أو حجبها عن المتنافسين، لأن البعض حمل هذه اللجان الاشرافية فوق ما تحتمل وظيفتها والمحددة بالاشراف والتنفيذ الميداني والإجرائي، أما التصويت فهو حق المواطن وحده.

■ وأخيراً.. وليس آخر فإن اللجنة العليا للانتخابات لا تفوِّز أحداً، ولا تؤخر أحداً لحساب منافسه، لأن الإصرار من قبل البعض على تحويل اللجنة العليا الى موضوع خلافي ورئيسي يحول دون التوافق؛ يعني بأن العقلية الحزبية والسياسية لاتزال بعيدة عن مخاطبة الجمهور وكسب تأييده.. برامجياً، ولهذا تتوقع أنها لن تكسب الكثير ما لم تبحث لها عن مكاسب استباقية بدءاً من اللجنة العليا للانتخابات.

وغير مفهوم بعد كيف تفكر الاحزاب بهذه الطريقة إلا إذا أضمرت في نفسها من وراء هذا الإلحاح نزعة السيطرة وأرادت عبرها التأثير بشكل أو بآخر على الإجراءات والقرارات الصادرة عن اللجنة - قبل، أو أثناء، أو بعد الاقتراع - إما لتحسين ظروفها وحظوظها في التنافس وحصد المكاسب، أو لتعويق الاعلان الاخير وتعطيل التصديق على النتائج بشكلها النهائي في حال خسارتها وعدم تمكن مرشحيها من الفوز بعدد كافٍ ينال رضاها!

■ وقد أظهرت التجارب السابقة في الانتخابات البرلمانية وفي الرئاسية تحديداً إمكانية لجوء أحزاب المشترك الى خيار انتقامي كهذا، بل وكانت هناك محاولات صريحة لعقد صفقة ابتزازية وتغيير النسب الفعلية التي حصل عليها المرشحون الثلاثة باقتطاع نسبة من معدل المشرح الفائز بأكثر الاصوات وإضافتها الى النسبة التي حصل عليها مرشح المعارضة كشرط لاعتماد الإعلان والتصديق النهائي على النتائج!

■ ولولا أن المعارضة أو ممثليها في اللجنة العليا جوبهوا برفض حازم للتدخل في النتائج او التلاعب بالنسب لما ترددت أبداً في المضي في هذا الإبتزاز وتعطيل العملية الانتخابية من مضمونها الديمقراطي وقوتها الشعبية والجماهيرية.

■ تقريباً فإن هذه هي القضية الأولى أو المستوى الأول الذي يجب النظر الى مجمل الشأن او السجال الانتخابي من زاويته.

وهي تعني بأن المشكلة الحقيقية ليست هي اللجنة العليا، فمهمتها إشرافية وفنية وإجرائية لا أكثر، مهما اختلف قوامها وأعضاؤها وهوية شاغليها.

فهؤلاء ملزمون بلوائح ومهام محددة لا يخرجون عنها.

والمشكلة تكمن في عقلية الصفقات تلك والرغبة المبطنة في انتزاع مكاسب او تعويق الإجراءات النهائية وتعطيلها.

التعطيل ليس «حقاً»!

■ في المستوى الثاني، هناك الاحزاب والتنظيمات السياسية.. وهذه من حقها المشاركة في التنافس والسعي للفوز بثقة الناخبين.. وليس من حقها ان تعطل الحق الدستوري الثابت والملزم بإجراء الانتخابات في موعدها المحدد.

القاعدة الذهبية هي أن الاستحقاق الانتخابي ثابت في المواعيد والدورات والإجراءات، وشيء آخر تماماً.. هو حق وواجب الأحزاب والشركاء والمجتمع برمته في التحاور والتوافق حول الجوانب المرنة فيما يتعلق بالإجراءات الشفافة والآليات التنفيذية والفنية.. ولكن مع التأكيد بأن هذه الجزئيات يفترض أن تصب في مصلحة الاستحقاق الأول، لا أن تعطله أو تحول دون إنجازه، كما يظهر الآن من أن الخلافات في الجزئيات الجانبية يراد لها أن تتقدم وتأخذ مكان الأصل وتعطل الاستحقاق الذي هو حق للمواطن أولاً ولا تملك الأحزاب سلطة تعطيله تبعاً لأهوائها وحساباتها الخاصة.

ظاهرة صحية.. بشرط

■ ويبقى المستوى الأخير والأهم - وجميعها مهمة - وهو أن النقاش والسجال السياسي والإعلامي والاجتهادات جميعها، كل ذلك يشير الى جانب صحي وليس العكس، طالما وأن الحراك السياسي أو الاختلافات المعلنة تأتي في السياق الديمقراطي وحرية المشاركة والحرية الإعلامية.. وطالما التزم الجميع بهذه المحددات ولم يتم تجاوز الواجبات والحقوق.. وهنا يجب التمييز بين الحقوق المكفولة وبين المخالفات والمكايدات التي تصل الى الجناية والتعطيل والتأثير في حياة المجتمع والتمرد على السلطات القانونية والمؤسسات الدستورية، أو التلويح بذلك علناً في وجه الاستحقاق الديمقراطي والانتخابي المقبل.

من «المنفرد»؟

■ بعيداً عن الإسهاب، وبعيداً عن لغة الاحتقانات أو الاتهامات والاستهداف اللاموضوعي في هذا المعترك والشأن، فإن من حق الاحزاب المشاركة أو المقاطعة، والدعوات جميعها تحفزها على المشاركة، بل والأفضل أن يشارك الجميع في دورة انتخابية جديدة.. تواصلاً مع التجربة الوطنية والمشروع الديمقراطي المتراكم في اليمن.

■ ولكن فيما لو أرادت أحزاب المشترك - منفردة- المقاطعة فهذا حقها وهي وحدها المعنية به، ومن حق الغالبية أن تمضي في المشاركة وممارسة الاستحقاق كما يجب عليها احترام حق المقاطعين في التخلف عن المشاركة.

■ وليس عملياً ولا منطقياً ولا موضوعياً تصوير الأمر وكأنه كارثة ستحل باليمن فيما لو قاطع «المشترك» وأصر على مواقفه، والكارثة الفعلية هي هذه اللغة والعقلية التي تخيرنا بين «المشترك» أو «اليمن»؟!!

■ وملاحظة أخيرة ومهمة، فإن من يقاطع يكون منفرداً في المقاطعة وليس العكس، لأن إعلام المشترك يروج بأن المؤتمر يذهب الى الانتخابات منفرداً.. وهذه مقولة تلغي الغالبية الشعبية والمدنية والحزبية والاجتماعية في الساحة، بينما المشترك لوحده يذهب منفرداً الى المقاطعة!!!

علي عمر الصيعري

حول اختيار المرشحين

■ يقول أحد المفكرين السياسيين الذي لا يحضرني اسمه، في معرض إجابته عن السؤال القائل: بم يتأثر الناخب؟!، يقول: «إن مجموع الناخبين في أي بلد لا يذهبون الى صناديق الاقتراع تحت تأثير الدعاية الانتخابية وبرنامج المرشح، ولكنهم يذهبون الى صناديق الاقتراع تحت تأثير حالة نفسية وذهنية معينة، كوَّنتها لهم مجموعة من الاعتبارات والحقائق المحيطة بهم، وكذا الآمال والمخاوف التي تساورهم».

تفسيراً لذلك يشير علم الاجتماع السياسي في تعريفه لمفهوم «مجموعة الاعتبارات والحقائق» المحيطة بالانسان، وتحديداً الناخب الى ما يسمى بـ«التراكمات» النفسية التي تولدها حزمة من المعايشة للشخصيات السياسية والمجتمعية المرشحة في مجتمع الناخب.. فكلما طال أمد معايشته - أي الناخب - لها كلما اتسع نطاق ومدى هذه «التراكمات» في نفسيته وذهنيته، وترسخت لديه حزمة من الاطمئنان والإعجاب بهذه الشخصية المرشحة.

وتتكون مصادر ذلك في الغالب من المواقف الايجابية التي لمسها الناخب في تلك الشخصية، وتأثيراتها فيما يتعلق بحياته المعيشية والاقتصادية، والاجتماعية وبأمنه واستقراره.

كما يشير علم الاجتماع السياسي الى أن مجموعة المخاوف والآمال التي تساور الناخب لحظة توجهه الى صناديق الاقتراع تتدخل في خياراته وتكون عادةً ذات مصدرين هما:

المصدر الأول ويطلق عليه «مصدر الفعل الايجابي» المأمول لدى الناخب في المرشح، يقابله الشعور الباعث على القلق في حال إخفاق مرشحه في تحقيق آماله مستقبلاً، وفي هذا الحال يلعب عامل «التراكمات» الذي تولده الاختيارات والمعايشة المجتمعية لهذه الشخصية، المرشحة في نفسيته بحكم ما يصطلح عليه بـ«التجربة خير برهان» فيدفعه ذلك الى حزم أمره والتصويت لصالحها.

أما المصدر الثاني فيطلق عليه «مصدر الفعل السلبي» وتولده في نفسيته الشخصية المرشحة لأول مرة او الجديدة عليه ولم يمارسها او يعايشها من قبل، فيدفعه الى التردد والإحجام عن إعطائها صوته بحكم غياب تأثير عامل «التراكمات»، ولا يلتفت عادةً الى ما يعرض عليه من أفكار وآراء ومرجعيات لمختلف النظريات السياسية والاجتماعية أثناء الدعاية الانتخابية للمرشحين مهما بلغ مستواها وعظمت مقدرتها على التأثير عليه.. فأحسنوا وفقكم الله اختيار مرشحيكم؟

sayari13@hotmail.com

الطريق إلى السلطة يمر بصناديق الاقتراع..

عبدالله غانم: شرعية الانتخابات تنبع من اختيار الناس لممثليهم

■ يصل الناس الى السلطة عبر صناديق الاقتراع.. واليمنيون لم يعودوا يقبلون أية وسيلة أخرى، وبدون ذلك فإننا نخشى على مجتمعنا من الذهاب الى وسائل أخرى غير ديمقراطية.

أكد ذلك رئيس الدائرة السياسية وعضو اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام عبدالله أحمد غانم.. في حوار نشرته اسبوعية «٢٦سبتمبر» في عددها الاخير.

وإذ جدد التأكيد على الالتزام بالموعد الدستوري للانتخابات البرلمانية ٢٧ ابريل..

أكد أيضاً حرص المؤتمر على مشاركة جميع القوى السياسية والحزبية الموجودة في الساحة في الانتخابات البرلمانية، مع مسؤولية احزاب المشترك عن قرارها وحقها في أن تشارك أو تقاطع.

□ عبدالله غانم

وأشار غانم الى أن هناك ١٤ حزباً - على الأقل - أعلنت ذهابها الى الانتخابات التنافسية والمشاركة الفاعلة، اضافة الى المؤتمر الشعبي العام.. مضيفاً: ما يهمنا هو أن يشارك شعبنا في هذا الاستحقاق الدستوري الديمقراطي بانتخاب ممثليه الى السلطة التشريعية في يوم ٢٧ ابريل ٢٠٠٩م.

وقال غانم: عدم مشاركة المشترك لا يعني عدم شرعية الانتخابات، فشرعية الانتخابات تنبع من اختيار الناس لممثليهم، أما مشاركة الأحزاب فهي مهمة ولكنها لا تمنع الشرعية.

على يدك

■ «لو توقفت الأزمات والحروب سيسير المجتمع نحو التنمية والتنوير والديمقراطية».

د. عيدروس النقيب
متحدثاً في الضالع - الخميس ٢٠٠٩/٢/٥م

***

■ تمام، فهلا توقفتم يرحمكم الله (؟!)

***

في النوعية

■ «من قال لكم بأن السياسة مجردة من الأخلاق والقيم وإنها مجرد أكاذيب يومية على الرأي العام؟»

- محمد المقالح
«الثوري» ٢٠٠٩/٢/٥م

***

■ بالتأكيد لن نقول «فلان» ونعكر عليكم، فقط: أية نوعية من الأخلاق والقيم هي التي يجب الوقوف عندها؟

***

كلام مليان

■ «.. اللغة الانفعالية الداعية الى التحريض على العنف ونشر الفوضى للضغط على الحاكم لتحقيق الأهداف تعبر عن عدمية سياسية نتائجها الفعلية هي إعاقة التغيير وتقوية النزعات السلطوية في البلد»

- نجيب غلاب

***

■ كلام مليان، ولكن كيف نجد طريقة لإفهام المحرضين بأنهم يعكسون خط السير.. ويتقدمون الى الخلف؟!

***

رأي نقابي

■ «لست أدري إن كان ينبغي لوم زملاء مهنة الصحافة الذين يكيلون لمجلس نقابة الصحفيين الحالي والمنتهية ولايته كل تهم التقصير أم أنه ينبغي تفهُّم هذه الاتهامات»

نصر طه مصطفى..
نقيب الصحفيين

***

■ .. لا بأس في الحسم بطريقة «مهنية» بحتة، لنقل: «المسامح كريم».

د. يحيى الشعيبي:

لا أوصياء على المحافظات الجنوبية وأصحاب «المشاريع الصغيرة» لا يمكنهم أن يرتقوا إلى مستوى القادة

■ لا أوصياء على الشعب.. ولا على الديمقراطية.. ولا على الوحدة.. والشعب اليمني وحده هو مالك السلطة وصاحب الكلمة الفصل في صناعة حاضره ومستقبله.

أما ادعاء الوصاية على الشعب والوطن أو على جزء من أراضيه وسكانه فهي أوهام لا تصلح حتى للنقاش ولا يمكن الحوار معها فضلاً عن مجاراتها، لأن الدستور اليمني لا يعترف لأحد بوصاية ولا يقر أحداً على مزاعم زائدة عن كون اليمنيين جميعاً شركاء في الوطن والمواطنة..

ويجمعهم شرف الإنتماء الوحدوي والإنتماء الوطني الراسخ الى الجمهورية اليمنية ووحدتها المباركة.

في هذا الاتجاه أكد الدكتور يحيى محمد الشعيبي - عضو اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام - أن «أصحاب المشاريع الصغيرة» لا يمكنهم أن يرتقوا إلى مستوى القادة.

□ الشعيبي

وشدد الشعيبي في كلمة ألقاها في فعاليات الدورة الاعتيادية لفرع المؤتمر الشعبي العام بمديرية الضالع: أنه لا وصاية لأحد على أبناء المحافظات الجنوبية..

وقال: على الذين يدعون الوصاية على أبناء المحافظات الجنوبية أن يدركوا أنهم ليسوا أوصياء على أحد، فالوحدة أصبحت حقيقة تاريخية لاجدال ولا حوار فيها. ودعا الشعيبي المشترك أن يمارس حقه كمؤسسة حزبية ويحترم الدستور والقانون والديمقراطية من بوابتها الشرعية وليس عبر فرض التقاسم بعيداً عن صندوق الاقتراع.

وحول أداء المجالس المحلية في محافظة الضالع انتقد الشعيبي حالة الازدواجية التي تتكرس وتمارس عبر السلطة المحلية في الضالع دورين مزدوجين «سلطة ومعارضة» بالرغم من دعم الدولة والحكومة لها، إلا أنهم انشغلوا بجوانب فرعية، وقال: إن عليهم تحمل المسؤولية ومتابعة تنفيذ المشاريع التنموية للمحافظة.

مصدر مسؤول بوزارة الدفاع يسخر من المزاعم الكاذبة حول جزيرة سقطرى

■ سخر مصدر مسؤول بوزارة الدفاع من المزاعم والأكاذيب التي تروج لها -للأسف- بعض القيادات في الحزب الاشتراكي اليمني حول وجود مساعٍ لدى اليمن لتوطين اللاجئين الصوماليين في جزيرة سقطرى، أو أن هناك نوايا لإقامة قواعد أجنبية في الجزيرة.

وقال المصدر: إن هذه المزاعم ليس لها أساس من الصحة وتثير الضحك والشفقة على هؤلاء ولا تدور سوى في أذهان مروجيها الذين تعودوا ترويج مثل هذه الأكاذيب المضللة وغيرها وهم يعلمون تماماً من هم الذين يفرطون في السيادة الوطنية والاستقلال وارتهنوا لغير الإرادة الوطنية وربما المتاجرة بالوطن وحريته والإضرار بمصالحه العليا مقابل الحصول على ثمن بخس.. مؤكداً بأن اليمن الذي خاض أبناؤه ملحمة نضالية طويلة وقدموا التضحيات الغالية والجسيمة في سبيل نيل الحرية والاستقلال لا يمكن ان يفرطوا في حريته واستقلاله وسيادته على أي شبر من أراضيه وشواطئه وجزره.